كلمة السيدة ستيفاني وليامز، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، بمناسبة اللقاء التنسيقي الأول لوحدة دعم وتمكين المرأة مع المجتمع الدولي

طرابلس، 4 شباط/فبراير 2019

أصحاب المعالي، السيدات والسادة الكرام،

نلتقي اليوم للاحتفال بحدث هام في تاريخ المرأة الليبية. إذ يمثل هذا اللقاء التنسيقي الأول لوحدة دعم وتمكين المرأة - رغم العقبات والتحديات التي طال أمدها – إقراراً من السلطات الليبية بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة للمشاركة في جهود بناء الدولة والتنمية وصنع السلام في جميع أنحاء البلاد. كما يجسد هذا الحدث صراحةً التزام السلطات بأن تضع في الحسبان التجارب الخاصة التي مرّت بها المرأة حيث أنها لا تزال تكابد المعاناة والتهميش والإقصاء.

لقد استغرق الأمر سنوات حتى تم إنشاء الوحدة بشكل رسمي. حيث زُرعت بذورها للمرة الأولى عندما ركز الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 2015 على الدور الهام الذي تؤديه المرأة الليبية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وأكدت الوثيقة أيضاً على أهمية مشاركتها على قدم المساواة مع الرجل في جميع الجهود المبذولة لحل الأزمة الليبية كما أنها تعكس الحاجة إلى زيادة دورها في صنع القرار والمشاركة في العملية السياسية. ونصت ديباجة الإتفاق بالفعل على إنشاء هذه الوحدة وأعقب ذلك صدور القرار الرئاسي في عام 2016.

ومع ذلك، لم تكن هذه الوحدة لترى النور لولا الإصرار الهائل للمرأة الليبية، التي لم تتوانَ عن رفع صوتها باستمرار. وما هذا التفاني سوى تجسيد للدور الذي يمكن للنساء الليبيات، بل وينبغي عليهن، القيام به كقوة للتغيير. فهي لا تدعو سوى إلى مناصرة مشاركتها الكاملة في الجهود السياسية. ومن بين هؤلاء النساء، أود أن أذكر على وجه التحديد الدكتورة ليلى إبراهيم اللافي، رئيسة وحدة دعم وتمكين المرأة، والسيدة حنان عبد القادر الفخاخري.

من المشجع أن أرى هذا العدد الكبير من الحضور في هذا اللقاء التنسيقي اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحثكم جميعاً – من نظراء محليين وممثلين للمجتمع الدولي - على تقديم الدعم للوحدة وبشكل دائم. ولن أغالي في التشديد على أهمية ضمان مشاركة المرأة في عملية صنع القرار كأمر أساسي لضمان الاستقرار السياسي والأمني وتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

وتلتزم البعثة على جميع المستويات بضمان مشاركة وإشراك المرأة الليبية في الجهود السياسية الجارية. وكما تعلمون، فإن البعثة تعمل بشكل فاعل مع طيف واسع من الفاعلين السياسيين وممثلي المجتمع المدني للدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، وذلك من خلال تنظيم الملتقى الوطني. إلا أن توقيته وموقع عقده بالإضافة إلى تحديد المشاركين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنتائج التي يريد الشعب الليبي تحقيقها من خلال هذا الحدث. وبإمكاني بالفعل ضمان أن تكفل البعثة مشاركة قوية للنساء والشباب وممثلي المجتمع المدني فيه. معاً، نعمل لتحقيق تسوية تاريخية. وسيكون للمرأة، كقوة إيجابية للتغيير، بالغ الأهمية في ضمان نجاحه.

أشكركم جميعاً على اهتمامكم، وآمل أن نكون جميعاً قادرين على إحداث التغيير الذي نرغب من أجل استقرار هذا البلد.

شكراً لكم.